أبنية المشتقَّات في كتاب
(مَنهج القصَّاد في شرح بانت سعاد)
للبجليّ الحِلِّيّ

الباحثة سارة عنيد حسوني
جامعة المثنَّى/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

Derivative Structures in the book (Manhaj Al-Qassad fi Sharh Banat Suad) by Al-Bajali Al-Hilli

Researcher Sara Anid Hassouni
Al-Muthanna University/College of Education for Humanities

ملخَّص البحث

يتنـاول هذا البحث أبنية المشـتقَّات في كتاب منهج القصَّاد في شرح بانت سـعاد، وتكمن أهميَّته في معرفة طريقة الشارح الحِلِّيّ في تعامله مع المشتقَّات، سواء اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو غيرهما؛ للتعرُّف إلى طريقة دراسته للمستوى الصرفيّ، وكيف وظَّفه في شرحه لقصيدة بانت سـعاد، وتلمُّس منهجه فيه، بالوقوف على نماذجَ مختارة، ضمن منهجٍ يضمُّ الوصف والتحليل.

الكلمات المفتاحيَّة: أبنية المشتقَّات، قصيدة بانت سعاد، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، الصفة المشبَّهة.

Abstract

This research studies the structures of derivatives in the book (Manhaj Al-Qassad fi Sharh Banat Su'ad) and its importance lies in knowing the method of the Hillian writer in dealing with derivatives, whether the active participle or the passive participle or others; to know the method of his study of the morphological level and how he employed it in his explanation of the poem Banat Su'ad, and to sense his method in it by examining selected models, within a descriptive and analytical method.

Keywords: Derivative structures, Banat Suad poem, active participle, passive participle, exaggerated form, adjective.

المقدّمة

يعـدُّ الاشـتقاق عنصرًا مهمًّا وفعَّـالًا في اللغة العربيَّة، ومصدرًا مـن مصادر ثرائها وغِناها؛ بحيث تجدُّ أحوال، وتُسـتحدث أفعال، وتتولَّد معانٍ، وهذا من شأنه أن يُسهم إسهامًا فاعلًا في حيويَّتها، ومواكبتها للتطوُّر اللغويّ[1]، هذا ما قال به الدكتور فايز الداية في حديثه عن الاشتقاق، قال: «إنَّ الاشتقاق أداة تطوريَّة دائمة للعربيَّة، وهي تقتضي منَّا أن نحسـن فهم حركتها في العربيَّة الفصحى أوَّلًا، ومن ثمَّ نتمكَّن من اسـتعمالها، وإنَّها تعطينـا طبقات متعدِّدة من الدلالات المميَّزة، إلَّا أنَّها غير منفصلة، ولا تحجب الواحدة منها الأُخريات عن المنبع الأوَّل»[2].

فالاشـتقاق هو «أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسـبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصـل اللفظـيّ والمعنويّ؛ ليدلَّ بالثانية عـلى المعنى الأصليّ، مع زيـادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها، أو هما معًا»[3].

والمشـتقَّات عند الصرفيِّين متعدِّدة، تشـترك جميعًا في أنَّها أُخـذت من أصلٍ واحدٍ بمعنًى متشـابه، مع اختلافٍ تدلُّ عليه الصيغة، وهذه المشـتقَّات هي: (أسـماء الفاعل، والمفعول، وأسماء الزمان والمكان، والتفضيل، والآلة، والصفة المشبَّهة)[4].

(١) يُنظر: الدلالة الصرفيَّة في الصحيفة العلويَّة: ١٦٣.
(٢) علم الدلالة العربيّ النظريَّة والتطبيق، دراسة تاريخيَّة، تأصيليَّة، نقديَّة: ٢٣٧-٢٣٨.
(٣) أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٤٦.
(٤) أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٥٢.

أمَّا موقف الحِلِّيّ من الاشتقاق، فإنَّه يُعدُّ من الوسائل الرئيسة التي استعان بها في شرحه؛ إذ إنَّه استعمل بعض تلك الأبنية، ووُظِّفت معانيها في تجسيد بناء شرحه، مع التنوُّع في صيغ تلك الأبنية، وهذا التنوُّع يُكسِب النَّصَّ اللُّغويّ حُسنًا ورونقًا، ويُضفي عليه جماليَّة السَّبك، فضلًا عن أنَّ هذه الأبنية أسهمت في توليد تشكيلٍ صوتيٍّ يُحقِّق الغاية المنشودة في القصيدة.

المشتقَّات التي وردت في شرح الحِلِّيّ

أوَّلًا: اسم الفاعل

لم يضع سيبويه له حدًّا، وإنَّما سمَّاه الاسم، إذ قال: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يُفْعِل، وفَعَل يَفْعَل. ويكون المصدر فعلًا، والاسم فاعلا»[1]، وعرَّفه الرضيّ الاستراباديّ بقوله: «اسم الفاعل ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدث»[2].

وقد اختلف اللغويُّون في أبنية اسم الفاعل، فذهب الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) إلى أنَّ له بناءً واحدًا، وهو (فاعل)[3]، وذهب آخرون إلى أنَّ له أبنيةً متعدِّدةً، وهي بناء (فاعل) الذي يكون قياسًا من (فَعَلَ)، متعدِّيًا كان أم لازمًا، ومن (فَعَلة) المتعدِّي، ويكون على (فعلان) إذا كان الفعل على وزن (فَعَل) اللازم، ويُصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثيّ على زِنة المضارع المبنيّ للمعلوم، بعد إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسرِ ما قبل الآخر[4]، فاسم الفاعل يدلُّ على الحدوث، كما قال الرضيّ، وهو بقوله هذا يخرج الصفة المشبهة؛ لأنَّها تدلُّ على الثبوت[5]، والحقيقة

(١) الكتاب: ٤/ ٥.
(٢) شرح الكافية: ٢/ ١٩٨.
(٣) ينظر: شرح المفصَّل: ٤/ ٨٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٨٨-٩٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩، وشرح الكافية: ٢/ ١٩٨.
(٥) شرح الكافية: ٢/ ١٩٨.

أنَّ هذا لا يعدُّ تناقضًا؛ ذلك «إنَّما يقع اسم الفاعل وسطًا بين الفعل والصفة المشبَّهة، فالفعل يدلُّ على التجدُّد والحدوث، فإن كان ماضيًا، دلَّ على أنَّ حدثه تمَّ في الماضي، وإن كان حالًا أو استقبالًا، دلَّ على ذلك، أمَّا اسم الفاعل فهو أدومُ، ولكنَّه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبَّهة»[1].

وذُكر اسم الفاعل مرَّات عدَّة في قصيدة كعب بن زهير، لكنَّ الشارح لم يتطرَّق لها جميعًا، وهذا ربَّما يعود إلى منهجه الذي كان انتقائيًّا لبعض المفردات، فقد أورد من الثلاثيّ مرَّة، وبغير صيغته الأصليَّة مرَّة واحدة أيضًا.

أ. صيغة (فاعل)، وذلك في لفظة (الحادي) الواردة في البيت الحادي والثلاثين[2]:

وقالَ للقومِ حَادِيهِم وقد جَعَلَتْ
وُرْقُ الْجَنادِبِ يَرْكُضْنَ الْحَصَا قِيلُوا

قال: «والحادي: فاعلٌ من حَداهُ على كَذا، فهو حادٍ إذا حثَّه عليهِ وبعثَه، كأنَّ الحادي يحثُّ الإبل، ويبعثها على السَّير»[3]، فنجد الشارح عند تحليل اسم الفاعل ربط بين اسم الفاعل والسياق؛ لبيان دلالته.

ودلالة اسم الفاعل في هذا البيت تتأتَّى من المعنى العام للقصيدة؛ إذ إنَّ الحادي الذي يسيِّر الإبل، ويحفِّزها أمرهم بالقيلولة والراحة؛ وذلك إشفاقًا على إبله التي أخذ بها الحرُّ أيَّ مأخذ.

فهذا المعنى يبيِّن لنا الدلالة، وهي التوسُّط بين حدوثه، وتجديده، وثبوته، فإنَّ ثبوتهم مرهون بمدَّة راحتهم التي سيواصلون مسيرهم

(١) معاني الأبنية: ٤١.
(٢) منهج القصَّاد: ٢٩٦، والديوان: ٦٤.
(٣) منهج القصَّاد: ٢٩٦-٢٩٧.

بعدهـا[1]، فهـو لا ينظر إلى حدوث الفعل، وتجديده، ولا إلى ثبوت الصفة المشـبَّهة، كما قال بذلك الدكتور فاضل السامرَّائيّ من قبلُ[2].

ب. فعيـل بمعنـى فاعـل، وذلـك في لفظـة (البِصيرِ) الـواردة في البيت السـادس والعشرين[3]:

قَـنْـوَاءُ في حُـرَّتَـيْـهـا لِـلْـبَـصِـيرِ بِهَـا
عِـتْـقٌ مُـبِـينٌ وفي الخَـدَّيْـنِ تَـسْـهـيـلُ

قال: «والبصير: العالم، فعيل من بَصُرَ يَبْصُرُ بضمِّ العين فيها إذا علم»[4]، والتبصُّر: التأمُّل والتعرُّف، والتبصير التعريف والإيضاح، ورجل بصيرٌ بالعلم: عالـمٌ به[5].

فالشارح هنا ذكر (بصير) بزنة (فعيل)، بمعنى (مُبصر) بزنة (مُفعل)، وأراد به اسم الفاعل المشـتق من الرُّباعيّ (أفعل)، وهذا من باب التبادل الدَّلاليّ بين الصيغ الصرفيَّة، فـ(فعيـل) بمعنى(فاعـل) مـن (أبصرت الـشيء أبـصره) إذا رأيته، وأيَّد هـذا المحقِّق، وذلـك إذا أُريـد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتِّصاف الذات بالحدث حول بناء اسـم الفاعـل، ويجيء بـ(فعيل) بمعنى (فاعل)، وقد درس اللغويُّون ذلك، وقالوا به، ومنهم سـيبويه، فقد أعمل (فعيل)، وقـال: «وقد جاء: فَعيـلٌ كَرحيمٍ وعَليمٍ وقَديرٍ وسَـميعٍ وبَصيرٍ، يجوز فيهنَّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار»[6]، وكما أنَّ (بصـير) بمعنى (مُبصِر)، الذي قال به شـارحنا، فهنا نجده موافقًا لسـيبويه في رأيه

(١) ينظر: كنه المراد: ٣١٩-٣٢٠.
(٢) ينظر: معاني الأبنية: ٤١.
(٣) منهج القصَّاد: ٢٧٢، الديوان: ٦٤.
(٤) منهج القصَّاد: ٢٧٣.
(٥) ينظر: لسان العرب: ٤/ ٦٤، ومقاييس اللغة: ١/ ٢٥٣-٢٥٤ مادَّة (بصر).
(٦) الكتاب: ١/ ١١٠.

هـذا[1]، وأيَّدهم في ذلك ابـن يعيش[2]، ومِن الذين خالفوه أبـو عمر الجرميّ، مع أكثر النَّحويِّـين[3]، في حـين أنَّ ابن هشـام اعتذر عن سـيبويه في قوله بمجـيء فعيل بمعنى فاعل، فهنا دلَّ اسم الفاعل على المبالغة والمعرفة؛ إذ أراد بالبصير العارف بالإبل، وجاء على زِنة (فعيل) للمبالغة والكثرة[4].

ثانيًا: اسم المفعول

هو اسـمٌ مشـتقٌّ يدلُّ على معنًى مجرَّد غير ملازم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى، نحو (منظور)، و(مكتوب)[5]، وهو يدلُّ على الثبوت والحدوث، فهو يدلُّ على الحدوث إذا مـا قيـس بالفعل، وعلى الثبوت إذا ما قيس بالصفة المشـبَّهة، فقد تقول: (أترى أنَّك سـتنصر عليهم؟)، فيُقال: (أنا منصور)، أي إنَّ هـذا الوصف ثابت لي، وتقول: (أتظنُّه سيُغلَب؟)، فيُقال: (هو مغلوب)، أي هذا الوصف كأنَّه قد تمَّ وثبت له»[6]. ومن حيث الدلالة على الزمن، ذَكَر الدكتور محمود عكاشة ثلاث دلالات، وأضاف الدكتور فاضل السامرَّائيّ اثنتين، ليكون مجموعهنَّ خمس دلالات[7]:

١. **المـاضي**: نحـو قولـه تعـالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[8]، أي سُـمِّيَ، ونحـو (أدركنا وهو مقتول)، أي: قُتل.

(١) ينظر: منهج القصَّاد: ٢٧٣.
(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ٦/ ٧٢ ٧٣..
(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٧.
(٤) ينظر: كنه المراد: ٣٠٤.
(٥) ينظر: المعجم المفصَّل في علم الصرف: ١٣٢.
(٦) معاني الأبنية في العربيَّة: ٥٢.
(٧) ينظر: التحليل اللغويّ في ضوء علم الدلالة: ٧٤، ومعاني الأبنية: ٥٢-٥٣.
(٨) الرعد: ٢.

٢. **الحال**: مثل (أقبل مسرورًا)، و(أنت مغلوب على أمرك).

٣. **الاستقبال**: نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴾[١]، أي: سيُجمع له النَّاس ويشهد.

٤. **الاستمرار**: نحو قوله تعالى: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾[٢].

٥. **الدلالة على الثبوت**: كالصفة المشبهة، نحو: (هو مدوَّر الوجه، مقرون الحاجبَين).

وهذه الدلالات سوف نسلِّط الضوء عليها عند تحليلنا لما ورد من دلالاتٍ في شرح الحِلِّيّ على اسم المفعول.

أمَّا صياغته، فيُصاغ اسم المفعول قياسًا مطَّردًا من الفعل الثلاثيّ المجرَّد على زِنة (مفعول)، نحو: (منصور)، و(موعود)[٣]، ومن غير الثلاثيّ على زِنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وفي ذلك قال سيبويه: «وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلَّا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسمٌ منها إلَّا والميم لاحقته أوَّلًا مضمومة. فلمَّا قلت مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ؛ فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل، كذلك جاء على مثال يَتغافلُ ويُتغافل، إلَّا أنَّك ضمَمْت الميمَ، وفتحت العين»[٤].

ويرد على صيغ مشتركة أخرى، مثل (فعيل)، و(فَعِل).

(١) هود: ١٠٣.

(٢) هود: ١٠٨.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٦٧، وينظر: الصيغ الصرفيَّة في العربيَّة في ضوء علم اللغة المعاصر: ٩٤.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٨٢.

وُظِّف اسم المفعول في منهج القصَّاد من الفعل الثلاثيّ وغير الثلاثيّ، ومن الأوَّل أكثر، وهو من أكثر المشتقَّات ورودًا في الشرح، فقد جاء في أكثر من عشرين موضعًا، ويمكن تعليل ذلك بأنَّ بنية القصيدة، وحرف الرويّ كانا سببًا واضحًا لمجيء اسم المفعول أكثر من غيره، إذ إنَّنا نجد الكثير منه قد ورد في نهايات بعض الأبيات؛ تناسبًا بين قافية القصيدة، وصيغة اسم المفعول.

١. صيغة (مفعول):

على الرغم من كثرة ورود الألفاظ بصيغ اسم المفعول على هذه الصيغة في قصيدة كعب بن زهير، نجد الشارح قد وقف على اسم المفعول في هذه الصيغة في ثلاثة مواضع[١]، ونذكر منها:

- **(مَوْعودُ)** الواردة في البيت السابع من قول الشاعر[٢]:

أكْرِمْ بِها خُلَّةً لَوْ أنَّها صَدَقَتْ
مَوْعودَها أَو لَوَ انَّ النُّصْحَ مَقْبولُ

قال: «ومَوْعودُهَا: اسم مفعُولٍ من وعدتُهُ، فهو موْعودٌ، وكأنَّه أراد بقوله: موعُودُها نفسه؛ لأنَّها وعدتْه بالوصلِ، وأضافهُ إلى الفاعِل، ويجوز أن يكون قد أقام اسم المفعول مقام المصدر المضاف إلى الفاعل، أي لو أنَّها صدقت وعدها»[٣]، فنجد الشارح مُصرِّحًا بأنَّ (موعود) اسم مفعول من الفعل الثلاثي الصحيح (وَعَدَ)، ثمَّ ختم كلامه بأنَّه ربَّما يكون أقام اسم المفعول مقام المصدر، ثمَّ إنَّ اللغويِّين قد تناولوا هذه اللفظة،

(١) ينظر: منهج القصَّاد: ١٧٤، ٣٢٨.
(٢) منهج القصَّاد: ١٩٠، والديوان: ٦١.
(٣) منهج القصَّاد: ١٩٣-١٩٤، وينظر أمثلة أخرى: ١٧٤، ٣٢٨، وينظر: مقاييس اللغة: ٦/ ١٢٥.

وقالوا بأنَّها تحتمل ثلاثة أمور[١]:

١. أن يكون اسم المفعول على ظاهره، ويكون المراد به الشخص الموعود.

٢. أن يكون على زنة (مفعول)، ولكنَّ المراد به الشيء الموعود.

٣. أن يكون مصدرًا، على رأي أبي الحسن الأخفش، الذي قال بفكرة مجيء المصدر على (مفعول)، كما في (ميسور)، و(معسور)، و(مفتون) الذي سبق الحديث عنها في باب المصادر، وأيَّد المحقِّق هذه الآراء.

وذهب الزبيديّ إلى مصدريَّة (موعود) في قوله: «أو يكون الموعود مصدر وعدته فهو موعود»[٢]، أمَّا الشارح، فقال بأنَّه اسم مفعول، مع جواز إقامته إقام المصدر، ودلَّ اسم المفعول هنا على الحال والاستقبال، أي إنَّ وعدها له بالوصل سيتحقَّق الآن، أو بعد مدَّة من الزمن، ولم يذكر المعجميُّون مجيء (موعود) بصيغة اسم المفعول[٣].

وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡمَوۡعُودِ﴾[٤]، وهو يوم القيامة الذي وعد الله به[٥].

٢. صيغة (مُفْعَل):

ورد بناءٌ واحدٌ لاسم المفعول على صيغة (مُفْعَل) من غير الثلاثي في منهج القصَّاد وهو لفظة (مُنْهَل) الواردة في البيت الرابع[٦]:

(١) ينظر: شرح ابن هشام ١٥٣، ومنهج القصَّاد: ١٩٣.
(٢) تاج العروس: ٣/ ١٣٣.
(٣) ينظر: مجمل اللغة: ٣/ ٩٣١، والمعجم الوسيط: ١٠٧٣.
(٤) البروج: ٢.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ١٣٤.
(٦) منهج القصَّاد: ١٧٢، والديوان: ٦١.

تَجْلُو عَوارِضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابْتَسَمَتْ
كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

فجاء تعليقه عليها: «ومُنْهَل: اسم مفعول من قولهم: أنهلهُ ينهلُهُ إنهالًا، بفتح الهاء للمفعول، إذا أورده للنَّهل، وهو الشرب الأوَّل»[1].

يتَّضح من كلامه أنَّه اشتقَّ اسم المفعول (مُنْهَل) من الفعل الثلاثيّ المزيد بهمزة (أنهل)، وهذا هو القياس فيه، أي في صياغة اسم المفعول من غير الثلاثيّ؛ إذ نقوم بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، ودلَّ اسم المفعول على المبالغة بالوصف والتشبيه؛ تشبيه ريح فمها برائحة الراح (الخمر)، وخصَّ التشبيه بحال الابتسام؛ لأنَّ وقت الابتسام يُظهِر للعين محاسن الثَّغرِ[2]. وجاءت بصيغة المبالغة عند الزمخشريّ، حين قال: «نهل الشارب نهلًا، وسُقي النَّهل والعلل، ورجل مِنهال: كثير الإنهال»[3].

٣. صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول):

تعدُّ هذه الصيغة من الصيغ المشتركة بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، ووردت عند البجليّ الحِلِّيّ في تحليل لفظة (غضيض) الواردة في البيت الثاني[4]:

وَما سُعادُ غَداةَ البَينِ إذ رَحَلوا
إلَّا أَغَنُّ غَضيض الطَرفِ مَكحولُ

فعلَّق عليها الحِلِّيّ بقوله: «وغضيض: فعيلٌ، إمَّا بمعنى فاعل، أي غاضٍّ، وإمَّا

(١) منهج القصَّاد: ١٧٤.
(٢) ينظر: منهج القصَّاد: ١٧٥، وكنه المراد: ١٥٥.
(٣) أساس البلاغة: ٢/ ٣١٣.
(٤) منهج القصَّاد: ١٦٥، والديوان: ٦٠.

بمعنى مفعول، أي مغضوض»[1]، أمَّا (غضيض) بمعنى (مغضوض)، فقد أشار إليه اللغويُّون، ومنهم ابن منظور[2]، وقال السيوطيّ: «وغضيض بمعنى مغضوض، كذبيح بمعنى مذبوح، وكسير بمعنى مكسور، ونحو ذلك، وغضُّ الطرف معناه كفُّ البصر، وتركُ التحديق واستيفاء النَّظر»[3].

ومعنى البيت يحمل أمرَين، **الأوَّل**: أن يريد به كسر الجفون وفتورها على عادة الشعراء في مثل هذه المواضع، **والثاني**: أن يريد به الحياء والخفر، وكلاهما ممَّا يُمتَدح به، وهذا ما قال به ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد)[4].

وذكر ابن مالك هذا البناء، وقال: إنَّه سماعيّ، وهو ممَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، ولكنَّ ابن عقيل زعم أنَّ (فعيل) مقيس في كلِّ فعل ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)، فإن كان للفعل (فعيل) بمعنى (فاعل)، فهو لم يُنب قياسًا كعليم[5]، فبهذا نجد أنَّ (غضيض) بمعنى (مغضوض) قد جاءت سماعًا لا قياسًا؛ لأنَّ الشارح ذَكَر بجانبها (غضيض) بمعنى (غاضّ)، وفي ذِكرِهِ لها قصدُ السَّماع[6].

وهناك من ذهب إلى أنَّ صيغة (فعيل) تنوب عن المفعول في الدلالة على معناه، لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: (مررت برجلٍ جريح عبده)، فترفع(عبده) بجريح؛ لأنَّه لـمَّا تغيَّرت الصيغة، ضعف عن اسم المفعول، فلم يعمل عمله[7]، ومثال هذا التناوب

(١) منهج القصَّاد: ١٦٧-١٦٨.
(٢) ينظر: لسان العرب: ٧/ ١٩٧.
(٣) ينظر: كنه المراد: ١٤٠.
(٤) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ١١١.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١١٥.
(٦) ينظر: منهج القصَّاد: ١٦٨.
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١١٥.

ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾[1]، فرأى الألوسّي أنَّ الوكيل، أي الموكول إليه، فـ(فعيل) بمعنى (مفعول)[2]، كما أنَّ (غضيض) بمعنى (مغضوض)، ومن ثمَّ فإنَّ (غضيض) أبلغ من (مغضوض)، كما أنَّ (قتيل) أبلغ من (مقتول)؛ لذا عدل عن الصيغة الأصليَّة لـ(مفعول)، وناب عنها بـ(فعيل)؛ لضربٍ من المبالغة[3]، ومن ثمَّ نجد من خلال تحليلنا للعدول من صيغة (مفعول) إلى (فعيل) غايات، وهي:

١. إضافة موسيقى صوتيَّة تنسجم مع الوزن، وتزيد من جماليَّة القصيدة؛ إذ إنَّ (أغنُّ غضيض) أكثر ملائمة من (أغنُّ مغضوض).

٢. إثبات الصفة لمحبوبته.

٣. انتقال المعنى من وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والاستقرار، إلى معنى وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدُّد والانقطاع.

٤. صيغة (فَعْل) بمعنى (مفعول):

وذلك في لفظة (نَسْج) التي وردت في البيت الرابع والخمسين[4]:

شُمُّ العَرانينِ أَبطالٌ لَبوسُهُمُ
مِن نَسجِ داوُدَ في الهَيجا سَرابِيلُ

قال: و«النَّسج في الأصل: مصدر نسج الثوب ينسُجُه، وينسِجُه، نسجًا، بالضمِّ والكسر، إذا حاكه، وهو هنا بمعنى المنسوج، إقامةً للمصدر مقام اسم المفعول، كقولهم:

(١) آل عمران: ١٧٣.
(٢) ينظر: روح المعاني: ٤/ ١٢٧.
(٣) ينظر: معاني الأبنية: ٦٣.
(٤) منهج القصَّاد: ٣٨٣، الديوان: ٦٧.

هذا الدينار ضرب الأمير؛ أي مضروبه، وصيد البحر؛ أي مصيده، كما يقام اسم المفعول مقام المصدر في قولهم: ما له معقول، أي عقل»[1].

فنرى الشارح هنا قد فصَّل في هذه المسألة، وصرَّح بالتناوب، أي إنَّه قد يُقام اسم المفعول مقام المصدر كـ(معقول)، وأصلها (عقل)، أو قد يحدث العكس، ويُقام المصدر مقام اسم المفعول، كما في (نَسْج)، وأصلها (منسوج)، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[2].

ووصِف بالمصدر للمبالغة فيه، وقيل أيضًا إنَّه يجوز أن يكون مفعولا[3]، أي مكذوبًا، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[4]، جاء في الكشَّاف: «وحقيقته أنَّه من تسمية المفعول بالمصدر، وأصله من معزومات الأمور، أي مقطوعاتها ومفروضاتها»[5]، ومثاله ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾[6]، فقال الشوكانيّ: «والسكن: مصدر يوصف به الواحد والجمع، وهو بمعنى مسكون، أي تسكنون فيها، وتهدأ جوارحكم من الحركة»[7].

ثالثًا: صيغ المبالغة

وهي أبنية ملحقة باسم الفاعل تدلُّ على المبالغة والتأثير في حدث اسم الفاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل محتملٌ للقلَّة والكثرة، أمَّا أبنية المبالغة فتأتي لتأكيد المعنى والمبالغة

(١) منهج القصَّاد: ٣٨٤-٣٨٥.
(٢) يوسف: ١٨.
(٣) ينظر: الكشَّاف: ٣/ ٢٦٢.
(٤) لقمان:١٧.
(٥) الكشَّاف:٥/ ١٦.
(٦) النحل: ٨٠.
(٧) فتح القدير: ٣/ ٢٥٤.

فيه[1]. وذكر سيبويه أوزانه: «فعول، وفعَّال، ومفعال، وفعل، وقد جاء فعيل كرحيم وقدير وبصير»[2]، وذكر لها المبرِّد أمثلة، فإذا أردت تكثير (قتَلَ) قلت: (قتَّال)، وفي (ضرب): (ضروب)، و(مضراب)[3].

وقد جمع السيوطيّ أبنية المبالغة على اثني عشر بناءً: «فُعَّال كوُضَّاء، وفُعَل كغُدر، وفُعَال كعُجَاب، وفَعُول كغدور، ومِفعيل كمِعطير، ومِفْعَال كمعطار، وفُعلة كهُمزة ولُمَزة، وفَعولة كمَلولة، وفعَّالة كبقَّاقة، لكثير الكلام، ومِفعالة كمِجزامة»[4]، وهي أوزان سماعيَّة لم تخضع للقياس، وتختلف صيغ المبالغة في الدلالة على معنى المبالغة من صيغة إلى أخرى، فمعنى (فَعَّال) مختلف عن (فِعَيل)، وهما مختلفان عن (فعل)، وهكذا[5].

وقد وقف الحِلِّيّ عند صيغ المبالغة في أربعة مواضع[6]، موزَّعة على صيغَتَين: **الأولى** منها سماعيَّة (فعَّالة)، **والثانية** قياسيَّة (مفعال)، وهذه الصيغ كالآتي:

(١) فعَّالة: وقد وردت هذه الصيغة مرَّتَين في شرح الحِلِّيّ، وذلك في لفظَين (نضَّاخة، نَوَّاحة)، ونذكر منها ما جاء في تحليل لفظة (نضَّاخة) الواردة في البيت السادس عشر[7]:

من كُلِّ نضَّاخة الذِّفْرَى إذَا عَرِقَتْ
عُرْضَتُهَا طَامِسُ الأعلامِ مجْهُولُ

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١١٠، والمقتضب: ٢/ ١١٢.
(٢) الكتاب: ١/ ١١٠.
(٣) يُنظر: المقتضب: ٢/ ١١٢-١١٣.
(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٢٤٣.
(٥) ينظر: معاني الأبنية: ١٠٥-١٠٧.
(٦) ينظر: منهج القصَّاد: ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٠٤، ٣٩٢.
(٧) منهج القصَّاد: ٢٣٤، والديوان: ٦٢.

فعلَّـق عليها بقوله: «ونضَّاخة فعَّالة للمبالغة في النَّضخ بالخاء المعجمة، وهو أغلظ من النَّضح بالحاء المهملة»[(١)]، إذ أشـار إلى وزن الكلمة، وصـرَّح بأنَّـها صيغة مبالغة من الفعل الثلاثيّ (نضخ)، وفيها دلالة الكثرة، وإن كانت ثلاثيَّة، وهذا ما درسه اللغويُّون، إذ جـاء في الصِّحـاح: «والنَّضخ أكثر من النَّضح بالحاء»[(٢)]، وهـذا ما جاء به ابن فارس أيضًـا، إلَّا أنَّه ذكر له صيغـة أخرى، فقال: «يُقال: غيثٌ نضَّـاخٌ: غزير، وعينٌ نضَّاخةٌ: كثيرة الماء»[(٣)]، وهذا المعنى المراد بالشَّـرح، ثمَّ إنَّ له صيغَتَـي مبالغة، إلَّا أنَّه ذكر الثانية (نضَّاخـة) بزِنَة (فعَّالـة)؛ لأنَّها أكثر مبالغة من الأولى، ومنـه قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[(٤)]، أي: (فوَّارتان)[(٥)].

ومـن هذا يتَّضح لنا أنَّ لفظة (نضَّاخة) فيهـا مبالغَتان: الأولى من جهة الزِّنة؛ لأنَّها محوَّلة من (فاعل) إلى (فعَّال)؛ للتكثير والمبالغة، والثانية من جهة المادَّة؛ لأنَّ النَّضخ أشدّ وأقـوى من النَّضح بالحاء؛ إذ إنَّ الثانية (النَّضح) بمعنـى الرَّشِّ، أمَّا الأولى ففيها معنى الغزارة؛ لأنَّا نجد أنَّ في المبالغة دلالة على الكثرة والقوَّة[(٦)]، ومعنى البيت: يصف النَّاقة بأنَّ لها اهتمامًا بالسَّير، ومعرفةً الطرق المجهولة في وصفَين:

١. كثرة العرق من ذفرتها.

٢. المعرفة بالطرق الطامسة المندثرة والمجهولة.

(١) منهج القصَّاد: ٢٣٤.
(٢) الصِّحاح: ١/ ٤٣٣.
(٣) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٣٨.
(٤) الرحمن: ٦٦.
(٥) ينظر: الصِّحاح: ١/ ٤٣٣.
(٦) ينظر: شرح ابن هشام: ٢١٥.
(٧) ينظر: كنه المراد: ٢٦٤.

(٢) مفعال: وتردُ هذه الصيغة عند اللغويِّين في مَن صار الفعل لديهم عادة؛ بسبب الاستمراريَّة والمداومة عليه، جاء في ديوان الأدب: «إذا كان الاسم على مِفعال أو مفعيل، فالجمع على مفاعيل، وهما لمن دام منه الفعل»[١].

قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ): «يكون لمن دام منه الشيء، أو جرى على عادة فيه، تقول: رجل مضحاك ومهذار ومطلاق؛ إذا كان مديمًا للضحك والهذر والإطلاق»[٢].

وقال الثعالبيّ (٤٣٠هـ): «أكثر العادات في الاستكثار على مفعال»[٣].

وتعدُّ صيغة (مفعال) من الصيغ المشتركة بين المبالغة واسم الآلة، والسياقُ كفيلٌ بالتفريق بينهما، فهناك من يرى المبالغة أصلًا، والآخر يرى أنَّ اسم الآلة هو الأصل، وأيَّد بعض المتأخِّرين كون الصيغة للآلة في الأصل، كـ(المفتاح) الذي هو للفتح، و(المنشار) الذي هو آلة النشر، ثمَّ استُعِيرت للمبالغة، وإنَّما يُساغ ذلك؛ لأنَّ مَن اعتاد الفعل، وصار له كالآلة، يصدق عليه الوصف باسم الآلة (مفعال)، فيُقال: (مهذار) لكثير الهذر، الذي صار كأنَّه آلة للهذر، ويُقال (معطار) لكثير العِطر، الذي صار كأنَّه آلة للعطر[٤].

ووافقهم من المحدَثين الدكتور فاضل السامرَّائيّ[٥] الذي استدلَّ على ذلك بأنَّ صيغة المبالغة (مفعال) لا تُجمع جمع مذكَّر سالمًا ولا تأنيث، وإنَّما تُجمع جمع اسم آلة، فيُقال: (مهذار: مهاذير)، و(معطار: معاطير)، كما يقال: (مفتاح: مفاتيح)، وهي أيضًا من الصيغ المشتركة بين المذكَّر والمؤنَّث، وهذا ما جاء به الشارح في شرح قصيدة (بانت

(١) ديوان الأدب: ١/ ٨٣.
(٢) أدب الكاتب: ٢٥٥، وينظر: معاني الأبنية: ٩٧.
(٣) فقه اللغة وسرُّ العربيَّة: ٢/ ٦٣٧.
(٤) ينظر: الكليَّات: ٣٠٣.
(٥) ينظر: معاني الأبنية: ١١٢.

سعاد)؛ إذ وردت هذه الصيغة ثلاث مرَّات (مثكال، ومجزاع، ومِرقال)، ونذكر منها ما جاء في تحليل لفظ (مجزاع) الواردة في البيت السادس والخمسين[1]:

لا يفرَحون إذا نالتْ رِماحُهمُ
قومًا ولَيْسُوا مَجازِيعًا إذا نِيلُوا

قال: «ومجازيعًا خبرها جمعُ مجزاعٍ، من أمثلةِ المبالغَةِ، وهو الكثيرُ الجزَعِ، والجزَعُ نقيضُ الصَّبرِ، وقد جزِعَ من الشَّيء بالكسر، وأجزعهُ غيرهُ»[2].

فصرَّح الشارح بدلالته على الكثرة، وأنَّه من أمثلة المبالغة بزنة (مفعال)، ومن ناحية المعنى لا يخرج عمَّا جاء به أصحاب المعاجم، إذ ورد في مقاييس اللغة: «والجزَع: نقيض الصبر، وهو انقطاع المنَّة عن حمل ما نزل»[3].

وقد علَّق الشارح على ما جاء به الشاعر بقوله: «وقد أحسن كعب في هذا البيت، ومَدَحهُم بعالي الهمَّةِ، وطمأْنينة النفْس، والصَّبرِ على الشَّدائد، وفيه بهجةٌ منْ عينٍ، وقارب الشارح هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[4]، ومن ثمَّ حاول أن يردَّ على من عابَ على الشاعر قوله، قائلًا: «وربَّما عِيب على كعب قوله (وليْسُوا مجازيعًا)؛ لأنَّه نفى عنهم كثرة الجزع، والمبالغة فيه؛ وذلك لا ينفي مطلق الجزع؛ وكان الأبلغُ في المدح أنْ ينفيه بالكُلِّيَّة، ويمكن أن يعتذر له بأنَّ مراده نفي المعنى المشتقّ منه، وهو الجزع مطلقًا، بإيراد لفظ المشتقِّ من غير نظرٍ إلى دلالة المشتقِّ الخاصَّة، بحسب أحواله العارضة له من جهة الاشتقاقِ»[5].

(١) ينظر: منهج القصَّاد: ٣٩٢، والديوان: ٦٧.
(٢) منهج القصَّاد: ٣٩٢، وينظر أمثلة مشابهة: ٢٣٢، ٣٠٢
(٣) الصِّحاح: ٣/ ١١٩٦، وينظر: العين: ١/ ٢١٧، ومقاييس اللغة: ١/ ٤٥٣.
(٤) الحديد: ٢٣.
(٥) منهج القصَّاد: ٣٩٤.

ويُحتمل إجراء اللفظ على ظاهره، ويكون المعنى: أنَّهم؛ لعظمهم، وشرفهم، وشجاعتهم، ورئاستهم، لو وقع منهم القليل من الجزع، لكان كثيرًا بالنِّسبة إليهم، عظيمًا من أمثالهم؛ فيصحُّ أنْ يؤتى بمثال المبالغة؛ لأجل هذا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1]، نفى كونه ظلاَّمًا، وهو من أبنية المبالغة، ولم ينفِ كونه ظالمًا؛ وما ذلك إلَّا لأنَّ قليلَ الظلمِ كثيرٌ بالنسبة إليه؛ لعدلهِ في العبادِ، ورأفتهِ ولطفهِ بهم، ورحمتهِ، وغنائهِ عنهم، وحكمتهِ؛ ولذلك قال بعضهم: «زلَّة العالم كبيرة (الجناية)»[2]، ومعنى هذا أنَّهم إذا أصابوا لا يفرحون، وإذا غُلِبوا لا يجزعون من لقاء عدوِّهم مرَّة أخرى، وفي كِلتَا الحالتَين مدح[3].

وقد وردت هذه اللفظة في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا﴾[4]، بصيغة أخرى من صيغ المبالغة، هي (فعول)، ولكن أراد بها كثرة جزعهم، ومبالغتهم به[5].

وقد اختلفت المعاني بين (الجزع)، و(المجزاع)، و(الجزوع) باختلاف الصِّيغ، فنجد أنَّ أنسبها (مجزاع)، إذ نلتمس موسيقى صوتيَّة تنسجم مع الوزن، إضافة إلى ذلك، فأنَّ (مفعال) أكثر مبالغة من غيره (فعل، وفعول)، قال ابن جنِّي: «في المبالغة لا بدَّ أن تترك موضعًا إلى موضع، إمَّا لفظًا إلى لفظ، وإمَّا جنسًا إلى جنس»[6]، ومثله ابن الأثير (٦٣٧هـ) بقوله: «وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوَّة في اللفظ والمعنى، إلَّا بالنّقل من وزن إلى وزن أعلى منه»[7].

(١) فصِّلت: ٤٦.
(٢) منهج القصَّاد: ٣٩٤-٣٩٥.
(٣) ينظر: كنه المراد: ٤١٩.
(٤) المعارج: ٢٠.
(٥) ينظر: روح المعاني: ٢٩/ ٩٨.
(٦) الخصائص: ٣/ ٤٦.
(٧) المثل السائر: ٢/ ٤٤.

رابعًا: الصفة المشبَّهة

هي ما اشتُقَّ من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت[١]، فهي تدلُّ على الثبوت (ثبوت معناها لمن اتَّصف بها)، وهذا هو الفارق بينها وبين اسم الفاعل، إذ إنَّ الثاني يفيد الاستمرار والحدوث، وهذا عكس الأوَّل[٢].

ويرى الرضيّ أنَّ الصفة المشبَّهة ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنَّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما[٣]، وقال الدكتور فاضل السامرَّائيّ: «والظاهر أنَّ الصفة المشبَّهة على أقسام، منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم وأصم، وأسمر، وأبيض، وقد تدلُّ على وجهٍ قريبٍ من الثبوت، في نحو: سمين، ونحيف، وهي لا تدلُّ على الثبوت، كما في ظمآن وعطشان»[٤].

أمَّا أوزانها التي ذكرها الصرفيُّون، فإنَّها تُصاغ من بابَين، ولكلِّ بابٍ أوزانه الخاصَّة، وهما[٥]:

١. باب (فَعِلَ)، والأبنية الخاصَّة به هي:

أ. (فَعِل)، ومؤنَّثه (فَعِلَة).

ب. (أفْعَلُ)، ومؤنَّثه (فَعْلاء).

ت. (فَعْلان)، ومؤنثه (فَعْلَى).

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٥.
(٢) ينظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيَّة: ١١٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضيّ: ٢/ ٢٠٥.
(٤) معاني الأبنية: ٦٧.
(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٣، وشرح المفصَّل: ٦/ ٨١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٧٥-٢٧٩.

٢. باب (فَعُلَ)، والأبنية الخاصة به هي:

أ. (فَعَل)، ومؤنثه (فَعَلَة).

ب. (فُعُلٌ)، ومؤنثه (فُعُلة).

ت. (فَعَالٌ)، ومؤنثها (فَعَالٌ).

والصيغ المشتركة بين البابَين هي: (فَعِيلٌ، ومؤنثها فَعِيلَة)، و(فَعْلٌ، ومؤنثها فَعْلَة)، و(فَعِل، ومؤنثها فَعِلَة)، و(فَاعِل، ومؤنثها فَاعِلة).

أمَّا ورودها في شرح الحِلِّيّ، فقد وردت ثلاث مرَّات[١]: اثنتان بزِنة (فعلاء)، وواحدة بزِنة (فَيْعَل)، ومثال ما جاء على وزن (فعلاء) في تعليق الحِلِّيّ على لفظ (قوداء) الواردة في البيت الحادي والعشرين[٢]:

حَــرفٌ أَخــوهــا أَبــوهــا مِــن مُــهَــجَّــنَــةٍ
وَعَــمُّــهــا خَــالُــهــا قَــــوداءُ شِــمــلــيــلُ

قال: «والقَودَاءُ: فعلاءُ، وهي الطويلةُ، قالهُ التبريزيّ، وقيل: الطويلة العنقِ، وقال الصغَّانيّ: ناقة قوداء، أي الطويلة الظهر والعنق، وكذا قال صاحب العين»[٣].

فهنا ذكر وزن الصفة المشبَّهة (فعلاء) من الفعل الثلاثيّ (قود) دالَّة فيها على الصفة الثابتة، فهو يصف النَّاقة بأنَّها طويلة العنق، وهذا هو المعروف عنها، وطويلة الظهر.

(١) ينظر: منهج القصَّاد: ٢٧٢، ٢٥٤، ٣٠١.
(٢) منهج القصَّاد: ٢٥٣، والديوان: ٦٣.
(٣) منهج القصَّاد: ٢٥٥، وينظر: شرح التبريزيّ: ٢٢، و التكملة والذيل والصِّلة: ٢/ ٣٢٦، وينظر: العين: ٥/ ١٩٦. «والأقود من الدواب والإبل: الطويل القَرى والعنق، ومن الناس: الذي إذا أقبل على شيء، لم يكد يصرف وجهه عنه».

ومثالـه ما جاء على صيغة (فَيْعَل)، وذلك في لفظة (عَيْطَل) الواردة في البيت الثاني والثلاثين[1]:

شَـدَّ الـنـهـارُ ذِراعًـا عَـيـطـلٍ نَـصَـفٍ
قـامَـت فَـجـاوَبَـهـا نُـكـدٌ مَـثـاكـيـلُ

قـال: «فجاء في الصِّحاح: العيطل من النِّسـاء الطويلة العنـق، وكذلك من النُّوق والفرس»[2]، وجاء في العين: «والعيطل: الطويلة في حسن جسمٍ من النِّساء، والنُّوق»[3]، فهي تحمل معنى الطويلة، وهذا ما درسه العلماء وسلَّطوا الضوء عليه، وهو صفة مشبَّهة من الفعل (عطل) بزِنة (فعل) على (فيعل: عيطل).

والمعنـى أنَّ ذراعيها في سرعة السـير كذراعَـي امرأة طويلة قامـت تلطم وجهها؛ لشـدَّة حزنها على ولدهـا، ثمَّ إنَّه وصفها بـ(العيطـل)؛ لأنَّ الطويلة تكون أطول ذراعًا، فتكون أوسع خطوة[4]، ومن ثمَّ فهذه صفة حسنة وجميلة في النَّوع، فتحمل دلالة الجمال والسرعـة، وقـد زعم ابن فارس أنَّ هـذا المعنى خارجٌ عن الأصل، فقـال: «وكلُّ شيءٍ خـلا من حافظ، فقد عُطِّل.. يُقال امرأة عاطـل، إذا كانت لا حليَّ لها»[5]، وهذا خلاف المعنى الذي ذُكِر آنفًا.

(١) منهج القصَّاد: ٣٠٠، والديوان: ٦٤.
(٢) منهج القصَّاد: ٣٠١، وينظر: الصِّحاح: ٥/ ١٧٦٨.
(٣) منهج القصَّاد: ٣٠١، وينظر: العين: ٢/ ٩
(٤) كنه المراد: ٤٢٢-٣٢٣.
(٥) مقاييس اللغة: ٤/ ٣٥٢.

الخاتمة

بعد أن مَنَّ الله عليَّ بإنهاء هذا البحث، توصلت إلى مجموعة من النتائج، منها:

١. لمعرفة أبنية المشتقَّات أهميَّة بالغة وأثر كبير في تحديد المنهج الذي اتَّبعه البجليّ الحِلِّيّ في شرح قصيدة بانت سعاد، وبيان وظيفته في الكشف عن مقاصد الشاعر.

٢. لم يكن للبجليّ الحِلِّيّ منهج موحَّد في تحديد المشتقَّات أو بيان نوعها، فالناظر إلى منهجه فيها يراه اختياريًّا، وربَّما هذا يعود إلى أنَّها لم تكن أساسًا عنده.

٣. كان لاسم الفاعل حضور واسع في قصيدة بانت سعاد، إلَّا أنَّ الشارح لم يذكر إلَّا موضعًا واحدًا منه، أمَّا اسم المفعول فقد عُنيَ البجليّ الحِلِّيّ بدلالاته وصيغه المتنوِّعة، أمَّا صيغة المبالغة والصفة المشبَّهة، فالأولى صرَّح بها مع ذِكر وزنها، والثانية اكتفى بالوزن فقط.

٤. صيغة (فعيل) من الصيغ المشتركة التي ترِدُ بمعنى مفعول، أو بمعنى فاعل، إلَّا أنَّ البجليّ الحِلِّيّ جمع بينهما في تحليله للفظة (غضيض) على زِنة (فعيل)، فقال: إمَّا بمعنى فاعل، أي غاضٍّ، وإمَّا بمعنى مفعول، أي مغضوض[1].

(١) منهج القصَّاد: ١٦٧-١٦٨.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

- أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثيّ (ت٢٠٠٨م)، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥هـ/ ١٣٨٥م.
- أدب الكاتب: لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، حقَّقه وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه: محمَّد الدالي، مؤسَّسة الرسالة.
- أساس البلاغة: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيِّد محمَّد مرتضى الحسينيّ الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ/ ٩٧٠م)، تحقيق: عبد الستَّار أحمد فرَّاج، مطبعة حكومة الكويت.
- تهذيب اللغة: محمَّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، المكتبة العلميَّة، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

- الدلالـة الصرفيَّـة في الصحيفة العلويَّـة: هدى عبد الغني نايـف، دار الولاء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٩م.
- ديوان الأدب: أبو إسـحاق بـن إبراهيم الفاربيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة، د. إبراهيم أنيس.
- روح المعـاني في تفسـير القرآن العظيم والسـبع المثاني: العلَّامة شـهاب الدين السـيِّد محمود الآلوسيّ البغـداديّ (ت١٢٧٠هـ)، دار إحيـاء التراث العربيّ، بيروت.
- شرح ابـن عقيـل إلى ألفيَّة ابن مالك: لقـاضي القضاة بهاء الديـن عبد الله بن عقيل، ومعـه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابـن عقيل: محمَّد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ)، دار الغدير، مطبعة المعراج، ط٢، ١٤٣٠م.
- شرح اختيارات المفضَّل: الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- شرح الكافيـة في النحو: محمَّد بن الحسـن نجـم الملَّة والديـن المحقِّق الرضيّ الاسـترآباديّ، المكتبة المرتضويَّة لإحياء الآثار الجعفريَّة، المؤسِّس الشيخ عبد الكريم التبريزيّ، د.ط، د.ت.
- شرح المفصَّـل: للشـيخ العلَّامة جامع الفوائد موفق الديـن يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيريَّة، مصر.
- الصِّحـاح (تـاج اللغـة وصحـاح العربيَّـة): إسـماعيل بـن حمَّـاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م)، تحقيـق: أحمـد عبـد الغفـور بـن عطَّـار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.

- الصيغ الصرفيَّة في العربيَّة في ضوء علم اللغة المعاصر، د. رمضان عبد التوَّاب، كليَّة بستان المعرفة، ط١.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السامرَّائيّ.
- فقه اللغة وسرُّ العربيَّة: عبد الملك بن محمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ (ت٤٢٩هـ) قرأه وقدَّم عليه: خالد فهمي، تصدير: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجيّ، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر البصريّ (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٢م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجُوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ، جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ عليّ محمَّد معوَّض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
- الكليَّات: أبو البقاء اللغويّ (ت١٠٩٤هـ)، دراسات في فسلجة النحو والصرف والرسم، د. مصطفى جواد.
- كنه المراد في بيان بانت سعاد: جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عليَّان، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م
- لسان العرب: للأمام العلَّامة أبي الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم ابن

منظور الأفريقيّ المصريّ (ت٧١١هـ/ ١٣١١م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين ابن الأثير، قدَّمه وعلَّق عليه: الدكتور أحمد الحوفيّ، والدكتور بدوي طبانه، دار الرفاعيّ، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مجمل اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا اللغويّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، طبع بمساعدة اللجنة الوطنيَّة، مؤسَّسة الرسالة.
- المعجم الوسيط في علم العروض والقافية وفنون الشعر: إعداد: د. أميل يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: العلَّامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق خواشيه: محمَّد أحمد جاد المولى بك، عليّ محمَّد البجَّاوي، محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط٦، د.ت.
- معاني الأبنية: د. فاضل صالح السامرَّائيّ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، درب الأتراك.
- المعجم المفصَّل في علم الصَّرف: الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة: د، أميل يعقوب.
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريَّا، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المقتضب: أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٦هـ/ ٨٩٩م)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المنهج الصوتيّ للبنية العربيَّة: رؤية جديدة في الصَّرف العربيّ: د. عبد الصبور شاهين، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- منهج القصَّاد في شرح بانت سعاد: جمال الدين أحمد بن محمَّد بن الحدَّاد البجليّ الحِلِّيّ، تحقيق: د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ، مراجعة وضبط: مركز تراث الحِلَّة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة، ط١، الحِلَّة، العراق، ١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م.